الإصدار الأول
المجلد (1) العدد (1)
25 فبراير 2021
المجلة الدولية للنشر العلمي

الخطب المنبرية: قيم حقوق الانسان أم قيم التطرف؟، دراسة سوسيولوجية

د. محمد كرام محمد

الملخص

تعتبر الخطب المنبرية التي تلقى في كل جمعة في بلاد المسلمين، ذات أهمية كبيرة، بالنظر الى العدد الهائل من المسلمين الذين يحضرونها. لكن بالرغم من أهميتها فالملاحظ هو أنها لا تحظى بالدراسة السوسيولوجية. وبما أن هذه الخطب تسعى الى المساهمة في تكوين وتربية الأفراد والمجتمعات، فإن بحثنا يروم بالأساس الكشف عن طبيعة القيم التي تسعى إلى ترسيخها: هل هي قيم مسايرة للقيم الحقوقية؟ إلى أي حد تحرص على التسامح ونبذ العنف؟ ألا تسقط أحيانا في نشر التطرف وخطاب الكراهية؟

من أجل معالجة التساؤلات الإشكالية السابقة، سعت الدراسة الى تحليل مضمون مجموعة من الخطب المنبرية وإجراء مقابلات علمية مع مجموعة من خطباء يوم الجمعة بالمملكة المغربية. لقد تمكننا من خلال هذا البحث من رصد مواقف الخطباء تجاه السياسة الدينية للدولة، كما تبين لنا حرص هؤلاء على تقديم خطاب قائم على الاعتدال والتسامح ومسايرة الخطاب الحقوقي، لكن بالرغم من ذلك فإنهم يقعون أحيانا في التناقض خاصة عندما يتعلق الأمر بالحريات الفردية، وهو ما يجعل المتلقي حائرا بين ما يراه في الواقع من حريات يضمنها القانون وتدافع عنها المرجعية الحقوقية الحداثية وبين ما يقدمه الخطباء من "خطاب العودة إلى العصر الذهبي". وكتوصية فإننا نرى أنه لا غنى عن تكوين الخطباء في معاهد خاصة، تكوينا رصينا يراعي التقدم الحقوقي الحاصل في المغرب وفي العالم، من أجل أداء رسالتهم في الحفاظ على الهوية الإسلامية والانسجام في نفس الوقت مع روح العصر.

الكلمات المفتاحية: الخطب المنبرية، قيم حقوق الإنسان، قيم التطرف

*** تقديم**

ينصب موضوع هذه المقالة على الخطب التي يلقيها الخطباء فوق المنابر داخل المساجد يوم الجمعة. ومعلوم أن هذا الطقس ملازم لصلاة الجمعة عند المسلمين، حيث ينصت ملايين الناس أسبوعيا لخطب تتضمن الكثير من الوعظ وتوجيه المسلم الى ما ينبغي عليه اتباعه. الشيء الذي يدعو الى ضرورة دراستها وتسليط الضوء عليها، من زاوية سوسيولوجية تروم تفكيك خطابها وتحليله بهدف الوقوف عند طبيعة القيم التي تروجها وعلاقتها بالواقع وروح العصر، فضلا عن الوقوف عند التكوين المعرفي للخطيب وتوجهاته الدينية. يتمثل موضوع هذا البحث إذن في تحليل الخطب المنبرية والكشف عن مضامينها القيمية، قصد قراءة تلك القيم على ضوء المرجعية الحقوقية.

تتجلى أهمية هذا الموضوع في كون التربية على القيم أساس التنمية البشرية، وبالتالي فمن المهم معرفة طبيعة القيم التي ترسخها الخطب المنبرية باعتبارها جزء من الخطاب الديني الذي لا ينكر أحد تأثيره وقوة حضوره في المجال العام. وبما أن الملاحظة التي يمكن أن يسجلها أي باحث في مجال العلوم الإنسانية هي شبه غياب تام للدراسات

التي تهتم بهذه الخطب من حيث طرق اعدادها ومضامينها وتأثيراتها على المتلقي فقد ارتأينا التطرق لهذا الموضوع انطلاقا من واقع الخطب المنبرية بالمغرب.

أولاً: التأطير المنهجي للدراسة

*** إشكالية البحث، فرضياته ومنهجه**

إن انخراط المغرب في ورش اصلاح منظومته التربوية بغية نشر ثقافة التسامح والاعتدال ونبذ خطاب التطرف لا يعني فقط إصلاح المناهج التعليمية المدرسية، وإنما يعني كذلك استثمار الخطاب الديني الصادر من مختلف المؤسسات في توجيه المجتمع نحو القيم الأخلاقية والحقوقية التي لا تتعارض مع توجه الدولة. وإذا كان الدستور المغربي الحالي، قد أكد على أن المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة وأن الهوية المغربية تتميز بتبوء الدين الإسلامي مكانة الصدارة فيها، فإن نفس الدستور يؤكد على التزام المغرب وتشبته بحقوق الإنسان، كما هي متعارف عليها عالميا، مع جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة (ديباجة دستور المملكة ل 2011).

انطلاقا مما سبق فإن الإشكال المطروح هو هل استطاع الخطاب الديني ممثلا في "الخطب المنبرية" أن يروج لقيم مسايرة لحقوق الانسان كما هي متعارف عليها كونيا؟ أم أنه يحمل قيما مضادة للتوجه الحقوقي؟ كيف نظم المشرع المغربي الخطب المنبرية التي تلقى في المساجد؟

تنطلق التساؤلات الإشكالية السابقة من فرضية يمكن صياغتها كما يلي: نفترض أنه بالنظر إلى الإصلاحات الكبيرة التي عرفها الحقل الديني بالمغرب، وبالنظر الى مجهودات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في تأطير الخطباء والوعاظ الدينيين، فإن الخطب المنبرية قد أصبحت أداة لترسيخ قيم حقوق الانسان. كما نفترض أن هاجس الخوف من رقابة الدولة وخاصة مندوبية وزارة الأوقاف يدفع الخطباء الى استنساخ توجيهات دليل الخطيب والامام والواعظ (دليل أعدته وزارة الأوقاف يؤطر عمل الخطباء والائمة والوعاظ الدينيين) وأن الخطباء لا يتمتعون بحرية التعبير ولا يستطيعون تقديم مواقف تخالف توجهات الدولة.

قصد التأكد من الفرضيات السابقة، تم الاعتماد على منهج كيفي من خلال المقابلة نصف موجهة (مع 10 من خطباء الجمعة)، إضافة الى تحليل محتوى مضمون 12 خطبة منبرية ألقيت بمناسبة خطبة صلاة الجمعة، خمس من تلك الخطب هي خطب رسمية أعدتها الوزارة المشرفة على الشأن الديني، بينما الخمس الأخرى هي خطب حرة من كتابة خطباء بناء على اجتهاداتهم الخاصة. وقد تم اختيار هذه الخطب بطريقة انتقائية بناء موضوع الخطبة، بحيث بحثنا عن الخطب التي تتطرق للمسائل ذات الطابع الحقوقي. أما تقنية المقابلة فقد تم اعتمدها من خلال مقابلة عشرة خطباء بشكل عفوي دون معرفة مسبقة لا بمستواهم المعرفي ولا بانتماءاتهم الأيديولوجية.

*** الدراسات السابقة**

يمكن القول أن مقاربة الخطب المنبرية من زاوية العلوم اجتماعية وخاصة من زاوية علم الاجتماع والقانون من الأمور النادرة. فالكتب الرائجة في العالم الإسلامي هي تلك التي تتحدث عن شروط الخطبة وآدابها وتقدم نماذج للخطب حسب المناسبات، ومن أمثلة هذا النوع من الكتب، يمكن أن نذكر: " الفواكه الشهية في الخطب المنبرية" لعبد الرحمان بن ناصر السعدي، كتاب "هنا مدرسة محمد صلى الله عليه وسلم: الخطب المنبرية" للشيخ عبد الحميد كشك، "الخطب المنبرية" من تأليف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب سنة 1993. أما تخصيص دراسات ذات طابع سوسيولوجي للخطب المنبرية فهي مسألة نادرة. أمام هذه الندرة فإننا سنكتفي بدراستين فقط هما: -

أ- دراسة ساري حنفي: تعتبر الدراسة التي قدمها ساري حنفي الموسومة ب " نحن ننطق بالحق: المعرفة والسياسة في خطب صلاة الجمعة في لبنان" من الدراسات القيمة التي تناولت الخطب المنبرية في العالم الإسلامي. تنطلق هذه

الدراسة من بحث سوسيولوجي ميداني شمل إجراء 42 مقابلة مع خطباء الجمعة بلبنان وتحليل مضمون 210 خطبة منبرية. أما عن اشكالية بحثه فهي تروم فهم خصائص الخطباء الدينيين في لبنان من خلال التركيز على الخطب التي يلقونها يوم الجمعة وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية. وقد صاغ الباحث إشكاليته في مجموعة من التساؤلات التالية: ما الملامح العامة للخطباء في لبنان ومؤهلاتهم الأكاديمية؟ ما الموضوعات التي يثيرونها في خطبهم؟ هل يستخدمون أدوات العلوم الاجتماعية عندما يقومون بتشخيص الشأنين السياسي والاجتماعي وتحليلهما؟ ما الحجج التي يستخدمونها لإقناع جمهورهم؟ (حنفي، ساري. 2017، ص 8). ما يهمنا في دراسة حنفي هو الجانب المتعلق بالخطب المنبرية في علاقتها بالقيم الحقوقية، وهي المسألة التي نجد ها حاضرة بمناسبة تناوله للقضايا التي تشغل معظم الخطب السنية والشيعية. فعلى اعتبار "أن الخطب السنية والشيعية مسيسة للغاية، ولو بدرجات متفاوتة" (حنفي، ساري. نفس المرجع، ص 28)، فإنها تتطرق لمجموعة من القيم الحقوقية. على سبيل المثال يرى الباحث أن الخطباء السنة وقفوا الى جانب الشعوب خلال الانتفاضات العربية، إذ " غالبا ما أعرب الخطباء عن دعمهم للحرية والكرامة وخيار الشعب، ونددوا في كثير من الحالات بالأنظمة العربية الحاكمة واصفين إياها بأنها باغية ومنافقة وظالمة وفاسدة ومستبدة"(نفس المرجع، ص 24). انطلاقا من تحليل مضمون الخطب الشيعية يرى نفس الباحث أنه لم يجد أي مقاربة إيجابية تدعو الى حماية الديمقراطية إلا في خطبة واحدة" بينما تعتبر الخطب الأخرى أن الديمقراطية هي المسؤولة عن الإرهاب. أما عن التسامح الديني، فتشير الدراسة إلى أن معظم الخطب السنية والشيعية لا تتطرق إلى تقديم تصورات سلبية عن المسيحية في الغالب. بخصوص الخطب السنية فإنها لا تميل في نظر الباحث إلى الحديث عن تصورات المسيحيين، ومع ذلك فعندما يتم ذكر ذلك، تكون الإشارة إيجابية في بعض الأحيان، ومحايدة أحيانا أخرى. ونادرا ما ذكرت المسيحية في سياق سلبي. نفس الملاحظة نتطبق كذلك على الخطب الشيعية، حيث تشير 17% من الخطب الى المسيحية، ثلاثة أرباع منها في سياق إيجابي. ويلاحظ الباحث أن اليهودية لا تحظى بنفس الاحترام في الخطب السنية والشيعية، حيث أن معظم الخطب السنية والشيعية موضوع التحليل، لا تشير الى اليهود، لكن عندما تكون هناك إشارة، يكون ذلك في معظم الأحيان في سياق سلبي. وقد اعتبر الباحث أن عدم التمييز بين اليهودية والصهيونية من طرف الخطباء يعد نوعا من الانزلاق.

يتضح مما سبق أن هذه الدراسة استطاعت تشخيص طبيعة الخطب المنبرية من حيث مواضيعا وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية في ارتباط بثقافة الخطيب وتكوينه. تكتسي هذه الدراسة قيمتها العلمية من التطرق الى موضوع حساس في بلد كلبنان الذي يعرف تعددية دينية متميزة، كما انها تزود الباحث العربي باليات منهجية لفهم الخطاب الديني وتحليله، كما أنها تتيح لنا إمكانيات تتعلق بمقارنة النتائج وبالتالي المساهمة في تشكيل فكرة دقيقة حول الخطب المنبرية في الوطن العربي والإسلامي.

ب- دراسة رشيد جرموني: من الدراسات التي تناولت كذلك الخطب المنبرية نجد دراسة الباحث المغربي رشيد جرموني، في الاطروحة التي تقدم بها لنيل شهادة الدكتوراه الموسومة ب" الشباب وتحول القيم والاتجاهات والممارسات الدينية دراسة سوسيولوجية بعمالة سلا". لقد درس هذا الباحث موضوع الخطب الدينية وأهميتها من خلال تناوله للممارسات الدينية وخاصة ما يتعلق ب "صلاة الجمعة بين الممارسة الطقسية وتثوير الخطاب الديني". تكمن أهمية الخطب الدينية في نظر جرموني في كونها تستقطب عددا كبيرا من المصلين أسبوعيا، إذ تبين المؤشرات الرقمية "أن أكثر من ستة ملاين مصلي يتردد عن صلاة الجمعة في ربوع المملكة، وهو رقم ضخم يقارب بعدد الذين تستوعبهم المدرسة العمومية المغربية بأسلاكها الثلاثة وهذا يؤشر على الدور الخطير والحيوي في نفس الآن لصلاة الجمعة ولمكانة الخطيب والخطبة في نفوس المصلين"(جرموني، رشيد. 2013، ص 325). لقد كشفت الدراسة عن الدور الكبير الذي قامت الخطب المنبرية على الأقل في الدول التي عرفت ما سمى ب(الربيع العربي). فخطب الجمعة في نظر الباحث لم تعد كما كانت من قبل، خطبة ينام فيها المصلون ويؤدونها بدون أية معاني...بل أصبحت فضاء

عاما لتثوير الجماهير. معنى ما سبق في نظرنا هو أن الخطب أصبحت مجالا لتوعية الشعوب بحقوقها ومعالجة واقعها، وبالتالي فإن وصفها من طرف الباحث ب "الفضاء العام لتثوير الجماهير" يعني أن نهج تلك الخطب ومحتواها لا ينسجم وسياسات تلك الدول، إنها خطب تروج للفكر الثوري، وقد بنيت الفكرة هنا على ما لوحظ من خروج المصلين الى التظاهر عقب صلاة كل جمعة، ابان " الربيع العربي". لقد استطاع الباحث بحسه السوسيولوجي أن يكشف عن بعض المتغيرات التي جعلت الخطب المنبرية في المغرب مدجنة ومجرد طقس روتيني لا حياة فيه. فبالرغم من وجود بعض الحالات التي تبادر فيه الحركات الدعوية والإسلامية، وتتخذ مناسبة الخطبة الأسبوعية للتنديد بالعدوان الإسرائيلي الأراضي الفلسطينية، أو العدوان على العراق، فإن الذكاء المخزني وقدرته على استباق المشكلات في الحقل الديني منذ الثورة الإيرانية، قد جعل الحسن الثاني يعمد الى إلغاء يوم الجمعة كعطلة رسمية، وهو إجراء فيه ما يكفي لكبح أي نزوع نحو استغلال الظرف الأسبوعي لتجمع العشرات، بل الآلاف من المصلين للتظاهر أو لأي شكل من أشكال الاحتجاج. كما أن الدولة عززت المراقبة على المساجد وخاصة على خطب الجمعة، من خلال تعيين رجال سلطة تلقوا تكوينا دينيا أمنيا قصد الحاقهم بالمجالس العلمية.

النتيجة التي يصل إليها الباحث هي" أن مناسبة صلاة الجمعة في المغرب، ومنطقة الدراسة تحديدا، لا تشكل ما يمكن أن نسميه بلغة هابرماس {الفضاء العمومي}، الذي يمكن أن يشكل مجالا للتناظر والتداول في القضايا المجتمعية. وذلك بالنظر إلى غياب أجواء الحرية في المجتمع. ونظرا لتضخم ثقافة الطاعة على ثقافة التحرر والحرية. بالنسبة إلينا فإنه لا بد من التمييز بين تحليل مضمون الخطب المنبرية، وما يمكن أن يكون لها من تأثير على سلوك المصلين، وبين استغلال مناسبة تجمع أكبر عدد من المصلين في المسجد يوم الجمعة من أجل التظاهر. فاستغلال يوم الجمعة من أجل التظاهر هو فعل يمكن أن يتم حتى في الحالات التي تكون فيه الخطب المنبرية مدجنة، أو يقتصر مضمونها على فرائض الوضوء، والدليل على ذلك هو ما نلاحظه اليوم من بعض مظاهر التظاهر أما بعض المساجد بعد صلاة الجمعة بمناسبة العدوان الصهيوني على غزة ولبنان، بالرغم من أن عددا كبيرا من خطباء المغرب لا يتطرقون من فوق المنبر على قضية غزة أو لبنان. انطلاقا من هذه الملاحظة ستتوجه دراستنا الى البحث في مضمون الخطبة المنبرية ووجهة نظر الخطباء حول أثرها على المتلقي، والطريقة التي يعتمها الخطيب في اعداد الخطبة، فضلا عن موقف الخطباء من التعديل الأخير

*** مفاهيم الدراسة**

*** مفهوم الخطب المنبرية**

من البديهي أن الخطب المنبرية هي جزء من الخطاب الديني بشكل عام. ومن العلوم أن "لكل خطاب هويته التي يسهل اكتشافها، مثلا: المساواة في الخطاب الحقوقي، والكليانية في الخطاب السياسي، والجميل في الخطاب الاستيطيقي، والأسلوب في الخطاب الأدبي، والظاهرة في الخطاب العلمي" (كاريلو، إمانويل كاريا. 2001، ص 16). وفقا لهذا التصور فان الخطب المنبرية و باعتبارها خطب أدبية فهي تقوم على الأسلوب، حيث يعمد الخطيب الى الاعتماد على الأساليب المألوفة في الخطاب الديني، خاصة الوعظ والإرشاد، ثم "إرجاع الأمر إلى الله والتودد ومد حبل الحوار وأيضا مخاطبة كل قوم بلسانهم"(الكرواني، سعيد. 207، ص 44). يعود سبب تسمية الخطب المنبرية بهذا الإسم إلى كونها تلقى في المساجد على المنبر يوم الجمعة، حيث يقوم الخطيب بالوقوف على المنبر متكئا أحيانا على عصا وأحيانا بدونها فيلقي خطبتين على المصلين يوم الجمعة، حيث تقوم صلاة الجمعة مقام صلاة الظهر بالنسبة لمن حضر الى المسجد. ويعد إلقاء هذه الخطبة تقليدا أسبوعيا في أغلب المساجد بالمغرب، بينما يتم الاقتصار في بعض البلدان كلبنان على مساجد بعينها، أي الجوامع الكبرى.

إذا كانت الخطبة من الناحية المبدئية عبارة عن وعظ وإرشاد ديني يسعى إلى تذكير الناس بما يطلبه منهم الشرع من الالتزام بقواعد الإسلام، فإن ذلك لا يعني الانغلاق على تعليم القواعد الفقهية والشعائر الدينية من صلاة

وزكاة وصوم، بل إن مجال الخطبة يتسع كذلك لقضايا الواقع والسياسة. بالرغم من أن السلطات السياسية تمنع في معظم البلدان العربية الخطباء من الخوض في القضايا السياسية على المنابر، فإن ذلك لا يعني البتة القطع مع ما هو سياسي، وإنما المقصود هو عدم ممارسة الأنشطة السياسية والدعاية الحزبية وعدم معارضة سياسة الدولة. بالنسبة إلى المغرب فإن الخطبة المنبرية محددة بمجموعة من الشروط التي يمكن أن نميز فيها ين شقين: الشق المتعلق بالخطيب في حد ذاته، والشق المتعلق بالخطبة: -

1- الخطيب: تعد الخطابة مهمة من مهام القيمين الدينين في المغرب، حسب المادة4 من الظهير الشريف الصادر سنة 2014 والمنظم لمهام القيمين الدينيين، وحسب نفس الظهير فإنه " يتعين على كل قيم ديني، في جميع الأحوال وطيلة مدة مزاولته مهامه، التحلي بصفات الوقار والاستقامة والمروءة التي تقتضيها المهام الموكولة إليه. ويمنع عليه، خلال هذه المدة، ممارسة أي نشاط سياسي أو نقابي، أو اتخاذ أي موقف يكتسي صبغة سياسية أو نقابية". هنا لا بد أن نشير إلى أن كون الخطيب هو الذي يحرر خطبته ويختار مواضيعها في معظم الحالات، يحتم عليه العناية بموضوع خطبته وتجنب الانزلاق نحو القضايا الخلافية السياسية. خاصة وان دليل الخطيب والواعظ والامام السابق ذكره يفرض على الخطيب عدم استعمال المساجد للخروج عن سياسة الدولة وتوجهها الديني، لكن بما أن بعض الخطباء قد لا يحترمون التوجيهات السالفة الذكر، فإن وزارة الأوقاف قد اضطرت الى اصدار مذكرة توصي بتوحيد الخطبة على الصعيد المغربي، غير أن ما أثاره القرار من جدل بخصوص تلجيم الأئمة وتصدير حريتهم في التعبير، دفع بالمجلس العلمي الأعلى الى اصدار توضيح اقترح من خلاله جعل الأمر اختياريا.

من الأمور التي لابد من الإشارة إليها هي أن اختيار الخطيب لم يعد أمرا بسيطا تتكفل به الجماعة المحلية المحيطة بالمسجد أو أهل القبيلة كما كان عليه الامر في الماضي، بل أصبح شأنا يعني الدولة بالدرجة الأولى، حيث أن وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية هو الذي يعين بمقرر المترشح المقبول من بين المترشحين لهذه المهمة. ويشترط على هؤلاء المترشحين لمزاولة مهام الإمامة والخطابة بمساجد المملكة وسائر الأماكن المخصصة لإقامة شعائر الدين الإسلامي توفرهم على مجموعة من الشروط كالجنسية المغربية، والسن والتمتع بالحقوق المدنية. بالإضافة الى الشروط القانونية والضوابط الأخلاقية، فإن وزارة الأوقاف في المغرب تحدد للخطيب حتى نوع اللباس الذي يجب أن يرتديه داخل المسجد وذلك حتى يمثل الهوية المغربية خير تمثيل.

2- الخطبة: تتكون خطبة الجمعة كما هو معروف من شقين، يفصل بينهما الخطيب بجلسة خفيفة. وتبدأ الخطبة بمقدمة وعرض وخاتمة، حيث تفتتح المقدمة بحمد الله والصلاة والسلام على نبيه، تم الشروع في تشويق جمهور المصلين بالموضع الذي ستتناوله. أما العرض فهو جوهر الخطبة ويتناول مواضيع مختلفة حسب المناسبات أو حسب اختيار الخطيب. وبخصوص الخاتمة فهي تأتي في الخطبة الثانية ومن شروطها تقديم خلاصة مركزة عن الموضوع، كما جرت العادة في المغرب على الدعاء للصحابة ولكافة المسلمين وللملك بصفته أمير المؤمنين. وقد تتم الخطبة باللغة العربية الفصيحة أو الدراجة المغربية كما أنه قد تتم ترجمة مضمونها إلى اللغة الأمازيغية في المناطق التي يتكلم أهلها باللغة الأمازيغية التي اعتبرها دستور 2011 في المغرب لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية. وقد حدد دليل الامام والخطيب والواعظ، الصادر سنة 2006 ثلاثة أنواع من الضوابط الواجب توفرها في كل خطبة، وهي لضوابط الموضوعية المتمثلة في الاشتغال بالمعلوم من الدين بالضرورة وحمل الناس على التوسط والاعتدال. الضوابط المنهجية: والمقصود بذلك توظيف أساليب التقرير والتحبيب في الخطاب، وتجنيب المنبر المعارك الشخصية والسياسية والإعلامية، مع مراعاة المستويات الثقافية والتخصصات المختلفة. أخيرا الضوابط الصناعية، أي الاختصار والتركيز، وحدة الموضوع والفكرة، حسن الإلقاء الخطابي صوتا وأسلوبا.

أ- مفهوم قيم حقوق الانسان: يمكن القول أن مفهوم "قيم حقوق الإنسان" هو مفهوم مركب من شقين رئيسيين هما: القيم وحقوق الإنسان. فماذا يقصد بالقيم؟ وماذا يقصد بحقوق الإنسان؟

القيم: يعرف أحد المعاجم السوسيولوجية المعاصرة القيم بأنها" المثل الجماعية التي تحدد في المجتمع معايير كل ما هو مرغوب فيه: ما هو جميل وما ما هو قبيح، الصواب والخطأ...هذه القيم مترابطة فيما بينها وتشكل ما يسمى بنسق القيم" (Etienne, Jean. 1995, P226). يختزل هذا التعريف ثلاث تحديدات أساسية: -

1- التحديد الأول يربط القيم بالمجتمع كمثل جماعية، بمعنى أن القيمة هي المثال الأعلى المحدد من قبل المجتمع. لكن هل هذه المثل الأعلى نسبي أم مطلق؟ بالنسبة لإيميل دوركايم ليست القيم الإنسانية وليدة الفطرة أو الضمير الفردي كما ذهبت إلى ذلك الفلسفة مع جون جاك روسو ومع كانط، بل هي نتاج المجتمع، فهو الذي يربي فينا فكرة الواجب ويلزمنا بها. والنتيجة هي أن لكل مجتمع قيمه الخاصة. يقود هذا التصور بالضرورة إلى فكرة نسبية القيم، أي تغيرها بتغير المجتمعات، فكل مجتمع يخلق نموذج الإنسان كما يريده ولكل شعب تربيته الخاصة، والتي تحدد النظام الأخلاقي والسياسي والديني للمجتمع (Durkheim, Emile. 2006, p 12) . نفس الفكرة نجدها عند الباحث السوسيولوجي الكندي غي روشي Guy Rocher الذي يعتبر أن " القيم الوحيدة الواقعية هي دائما قيم خاصة بمجتمع ما، إنها المثل التي تتخذها جماعة من الجماعات وتنتسب إليها(Rocher, Guy. 1968, p 75) ". ينتج عن هذا القول ضرورة التصريح بنسبية القيم La relativité des valeurs وهي نسبية زمانية ومكانية في نفس الوقت حسب نفس الباحث، حيث تتغير القيم حسب الأزمنة التاريخية وأيضا حسب الأمكنة أي من مجتمع لآخر. وهذا لا يعني أن هذا التغير يتم بسهولة، فالعكس هو الصحيح، أي أن هناك مقاومة دائما للتغير القيمي حسب غي روشي. لذلك يمكن القول اجمالا أن القيم تتسم " بالاستمرار النسبي وتخضع في الوقت نفسه للتغير، وبالتالي لا يمكننا تصور قيم دائمة دواما مطلقا، وإلا أصبح معها التغير على المستوى الشخصي والإجتماعي مستحيلا. وكذلك لا يمكنها أن تكون دائمة التغير والتبدل وإلا تعذر استمرار الشخصية الإنسانية والأنماط الثقافية"(عماد، عبد الغني. 2006، ص151).

2- اما التحديد الثاني للقيم هو النظر اليها باعتبارها إطارا مرجعيا للسلوك الإنساني، أي أنها هي التي توجه السلوك نحو هذا الإختيار أو ذاك.

3- بخصوص التحديد الثالث فهو ذلك الذي يربط القيم بالنسق الإجتماعي الكلي للمجتمع، من هذا المنظور اعتبر دوركايم أن الانخراط في القيم المشتركة هو العنصر الأساسي لإدماج الفرد في المجتمع، كما ربط فيبر بين التغيرات العميقة في القيم وبين تطور العقلانية.(Etienne, Jean. 1995, P227).

انطلاقا من هذه التحديدات الثلاث، يمكن القول أن وظيفة قيم الخطب الدينية هي المساهمة في إدماج الافراد في المرجعية التي تتضمنها الخطبة، وبالتالي فقد يتعلق الامر بمرجعية دينية ذات توجه حقوقي، وقد يتعلق الامر بمرجعية دينية تقليدية ترفض كل القوانين الوضعية. من هنا وجب فحص عينة من هذه الخطب قصد الوقوف عند محتواها القيمي المحلية وحدها، وما اذا كانت تؤدي الدور المنوط بها والمتمثل في توحيد المجتمع بالتركيز على ما هو كوني، على اعتبار "أن القيم بشكل عام وبحكم فلسفتها الإنسانية لا تتحقق إلا حين ترجع إلى مصدرها الكوني، بالرغم من دفاع كل فئة عن قيم بذاتها" (العلمي، الخمار. 2018، ص 5).

2- حقوق الانسان: الحديث عن الحقوق وعلى وجه الخصوص حقوق الإنسان هو حديث عن القيم، كما أن " الحديث عن مرجعية حقوق الإنسان، هو حديث يحيلنا بشكل مباشر على المنتوج الفكري الذي تبلور ضمن مفهوم الحداثة، وما يحمله هذا المفهوم من صدارة لإعمال العقل داخل مختلف المجالات والحقول." (أغيغة، رقية. 2004، ص 297). تتجسد مرجعية حقوق الانسان في بعدها الدولي في مجموعة من المواثيق الدولية نذكر منها: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948، إعلان حقوق الطفل سنة 1959، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة 1966 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية 1966، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. قيم حقوق الانسان إذن هي كل القيم التي تستند على المواثيق الدولية السالفة الذكر، وهي قيم لا تتعارض بالضرورة مع القيم الإسلامية، بل على العكس من ذلك فإن هناك من يرى أن الإسلام كان سباقا الى

إقرار العديد من تلك الحقوق. وبما أن الدستور المغربي لسنة 2011، الذي جاء في سياق ما سمي ب " الربيع العربي" قد نص في ديباجته على التزام المغرب بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا مع مراعاة طابعها الكوني وعدم قابليتها للتجزئة، فإنه وانطلاقا من هذا التعهد فالمفروض هو أن تنسجم الخطب المنبرية مع التزامات المغرب الدولية، ومن أجل أن يتحقق هذا الانسجام فإن المغرب بدل جهدا كبيرا في إطار ما يسمى بهيكلة الحقل الديني الذي مس من بين ما مسه تأطير المساجد ومن ثمة تأطير الخطب المنبرية.

ثانياً: هيكلة الحقل الديني في المغرب والتأطير القانوني للخطب المنبرية

*** هيكلة الحقل الديني**

انتعش مفهوم "هيكلة الحقل الديني" في المغرب منذ مطلع الألفية الثالثة، في إطار استثمار الديني في السياسي، ومعلوم انه «في العالم العربي لم تطرح مسألة الفصل بين الدين والسياسة، ولم يتجرأ أي حاكم على طرحها " (ضريف، محمد. 2017، ص 57). ومن أوجه استثمار المسألة الدينية في المغرب: تجديد الخطاب الديني بشكل يروم التحكم في سلوك الفاعلين الدينيين سواء على المستوى المؤسساتي حيث تزايد إحداث المجالس العلمية وإصدار "دليل الإمام والخطيب والواعظ"، أو على مستوى احتكار التأويل الديني من خلال احداث الهيئة المختصة بالإفتاء، (ضريف، محمد, 2017، ص 59). ويهمنا من مسألة الهيكلة هو الجانب المتعلق بالفاعلين الدينيين وعلى وجه الخصوص خطباء المساجد. لقد سبقت الاشارة الى أن هؤلاء يعينون بقرار من وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وبالتالي فإن الأغلبية المطلقة منهم يتلقون أجرتهم الشهرية من الوزارة المعنية بتعيينهم. وقد سعى المغرب في إطار خطته المتعلقة بحماية الأمن الروحي للمغاربة في سياق التحديات التي يطرحها التطرف إلى وضع "دليل الإمام والخطيب والواعظ"، الذي يعد بمثابة المنهاج التعليمي الموجه للخطب المنبرية. فكما أن البرامج التعليمية المدرسية تسير وفق منهاج تربوي تحدده السياسة التربوية، فإن الخطب المنبرية مؤطرة كذلك بمنهاج يحدد ضوابط الخطبة ويؤطرها بشكل قانوني، ونظرا لأهمية هذا الدليل فإن وضعه قد اقتضى عرضه على أنظار المجلس العلمي الأعلى الذي يترأسه الملك قصد المصادقة عليه. فما هي أهم الضوابط التي جاء بها ""دليل الإمام والخطيب والواعظ؟

*** دليل الإمام والخطيب والواعظ وإشكالية قيم حقوق الإنسان**

على اعتبار أن تأطير الخطب المنبرية قد جاء في سياق نشر سياسة دينية قائمة على التسامح ونبذ العنف والتطرف، وفي إطار السعي إلى ترسيخ الهوية الدينية المغربية فإنه جاء بمجموعة من المقتضيات التي يجب على أي خطبة أن تراعيها، ومن تلك المقتضيات: التأكيد على العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي مع التصوف كتربية ومحبة. التأكيد على إمارة المؤمنين كدعامة للأمن الروحي ومن ثمة طاعة ولاة الأمر ولزوم الجماعة ونبذ التفرقة. التأكيد على الوفاء بالعقود ورعاية حقوق الانسان كما قررها الإسلام والمواثيق الدولية، الى جانب رعاية حق غير المسلمين في الاحتفاظ بدينهم وحرمة الاعتداء أنفس غير المسلمين وأعراضهم وأموالهم.

يلاحظ أن الدليل قد استحضر القيم الحقوقية من خلال التأكيد على ضرورة أن يلتزم الخطيب بالوسطية وأيضا من خلال الدعوة الى الوفاء بالمواثيق ورعاية حقوق الانسان. وعلى الرغم من الصعوبات التي تطرحها مسألة الموافقة بين الشريعة الإسلامية وحقوق الانسان كما هي متعارف عليها كونيا، فإن دليل الإمام والخطيب والواعظ يقول بالحرف بضرورة:" وجوب رعاية حقوق الانسان كما قررتها الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية". ومن جملة حقوق الانسان التي نص عليها هذا الدليل نذكر: -

1- حق الحياة: إذا كانت المواثيق الدولية، وعلى رأسها الإعلان العالمي لحقوق الانسان تؤكد على حق الحياة كحق مقدس، فإن الامام والخطيب والواعظ وجب عليه التأكيد على هذا الحق، حسب الدليل الموجه الى هذه الفئة، والذي يؤكد على أن " قتل الانسان بغير حق شرعي جريمة من أعظم الكبائر التي توجب لصاحبها غضب الله ولعنته، وإزهاق النفس التي حرم قتلها إلا بالحق كقتل الناس جميعا". بالنظر إلى سياق وضع دليل الامام والخطيب المرتبط بما بعد

أحداث 16 ماي 2003 الإرهابية التي عرفتها الدار البيضاء، سنلاحظ أن الهدف من هذا التأكيد هو قطع الطريق عن أي تأويل للآيات القرآنية أو الأحاديث التي قد يفهم منها حق البعض في ممارسة الجهاد بحد السيف ضد أي شخص أو أي طائفة كيفما كانت.

2- حق الحرية والعيش الكريم: يعتبر دليل الامام والخطيب أن حق الحرية والعيش الكريم من الحقوق التي سارت عليها جميع المواثيق الدولية، وأن الإسلام قد اعتنى عناية عظيمة بتحرير الانسان من العبودية. الملاحظ على مستوى الحق موضوع الحديث هنا، هو التركيز على تحرير الانسان وتحريم العبودية، في حين ثم غض الطرف عن الحق في العيش الكريم، مع العلم أن الإقصاء من الحق في العيش الكريم كان سببا من الأسباب الرئيسية التي تستغلها الحركات المتطرفة في استقطاب شباب الأحياء الهامشية. كما أن الإشارة إلى عدل الإسلام في مقابل جور الأديان أثناء الحديث عن دور الإسلام في تحرير العباد، فيه نوع من الإخلال بمبدأ المساواة بين الأديان.

3- حق الانسان في المساواة: لا يمكن أن يجادل أحد في كون المساواة مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان، لكن بالرجوع إلى دليل الامام والخطيب والواعظ، فإن التركيز انصب على نوعين من المساواة: المساواة القائمة على إلغاء التفاوت بين الناس بسبب اللغة، العرق، اللون، الوضع الاجتماعي والمادي، ثم مساواة الناس أمام العدالة والقانون، وقد تم الاستشهاد في هذا النوع الأخير من المساواة بالحديث النبوي: أن قريشًا أهمهم شأنُ المخزوميَّةِ التي سرقت فقالوا من يُكلِّمُ فيها رسول اللهِ صلى الله عليه وسلَّم قالوا ومن يجترئُ عليه إلا أسامةُ بنُ زيدٍ حِبُّ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلَّم فكلَّمه أسامةُ فقال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلَّم أتشفعُ في حدٍّ من حدودِ اللهِ. ثم قام فخطب، فقال: إنما هلك الذين قبلَكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهمُ الشريفُ تركوه، وإذا سرق فيهمُ الضعيفُ أقاموا عليه الحدَّ، وأيمُ اللهِ لو أن فاطمةَ بنتَ محمدٍ سرقتْ لقطعتُ يدَها".

بخصوص الحث على المساواة وإلغاء التفاوت بسبب اللغة، اللون والوضع الاجتماعي، فالأكيد أن التنصيص عليها هو مطلب ديني، لكنه أيضا مطلب اجتماعي على اعتبار ان المغرب يعرف تعددية لغوية وعرقية تجعل منه فسيفساء متعدد الألوان ويحتاج الى تربية دينية، أخلاقية مدرسية تجعل منه لوحة ذات جمالية، عوض تعريضه لنعرات قبلية أو طائفية تقسم المجتمع. أما بخصوص الإشارة الى المساواة أمام القانون، فلا يمكن لأحد أن ينكر أهميتها في الاستقرار الاجتماعي والنهوض بالمجتمع، غير أن ما أثار انتباهنا هو توظيف حديث نبوي يتضمن الإشارة الى تطبيق حد السرقة، وهو ما من شأنه أن يجعل الخطيب، بل والمتلقي العادي أمام تحدي الجمع بين المنظومة الحقوقية التي تمنع بتر أعضاء جسم الانسان كعقوبة وبين النص الديني الذي يحتاج إلى جهد كبير من أجل وضعه في سياقه الإبستيمي والتاريخي.

حرمة الدماء والأموال والأعراض ورعاية حق المستضعفين: إن ما يجعل من حق حرمة الدماء والأموال والأعراض حقا ذا طابع كوني هو تأكيد "دليل الامام والخطيب والواعظ" على أنه حق يهم الإنسان باعتباره إنسانا" كيفما كان دينه ولونه وجنسه". وعلى غرار حرمة الدماء والاعراض، يتحدث الدليل على رعاية حق المستضعفين باعتباره حقا إسلاميا وكونيا ينسجم مع ما يسمى اليوم في العلوم السياسية بحق اللجوء السياسي، كما يشمل كذلك الدفاع عن المستضعفين بشكل عام والانتصار لهم أينما كانوا مسلمين أو غير مسلمين.

رعاية حقوق غير المسلمين: يتجلى التسامح الديني بشكل كبير من خلال الطريقة التي قدم بها مبدأ رعاية حقوق غير المسلمين. فالمعنى الذي فسر به هذا المبدأ هو التأكيد على حق غير المسلم في العيش الكريم في ظل الدولة المسلمة مع ضمان حرية التدين والحق في المسالمة والعدل في المعاملة والدفاع عن غير المسلم والأمن على نفسه وعرضه وأمواله، بل زيارتهم في مناسبات الأفراح والأحزان وعيادة المرضى منهم، باختصار التعاون معهم ومعاملتهم معاملة إنسانية تليق بهم كإنسان بغض النظر عن كونهم غير مسلمين.

يلاحظ انطلاقا مما سبق أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كانت حريصة على استخدام قاموس حقوقي حداثي إلى جانب القاموس الديني التقليدي، ففي الوقت الذي يتم فيه الحديث حن حقوق اللاجئين يتم الحديث كذلك عن الذميين، وفي الوقت الذي يتم فيه الحديث عن حق الحياة وحرمة الدماء، نجد الحديث قطع يد السارق وإن في سياق الحث عن المساواة. في كل الحالات فإن الحس الحقوقي حاضر بقوة، وهناك مجهودات جبارة من قبل الوزارة من أجل الرقي بالخطاب الديني نحو خطاب قادر على مواجهة التحديات التي يطرحها التطرف والاهاب. نستطيع أن نقول إذن أننا أمام استثمار لمختلف أشكال الخطابات الدينية بما يخدم التوجه السياسي للدولة، فالنسق السياسي المغربي كما يقول محمد ضريف ليس نسقا علمانيا بشكل كلي بل "هو نسق علماني مع وقف التنفيذ"(ضريف، محمد. 2017، ص 76)، على أن العلمانية كما يذهب إلى ذلك محمد سلام شكري استنادا إلى تحليله لمفهوم العلمانية عند عزيز العظمة، ليست إلحادا، بل هي تصور شمولي يحمل حداثة فكرية حيث يسود العقل وتنتصر القيم الحقوقية والسياسية الكونية (شكري، محمد سلام. 2018، ص 116).

المشكل الذي يمكن طرح الآن هو ذلك المتعلق بما يمكن أن نسميه بالمنهاج الخفي-إن صح نقل هذا المفهوم من مجال التربية المدرسية إلى مجال التربية المسجدية-وبالتالي إذا اعتبرنا أن توجيهات الوزارة خاصة من خلال "دليل الامام والخطيب والواعظ" هي بمثابة المنهاج الرسمي، فإن السؤال الذي سيطرح هو الى أي حد يلتزم الخطباء بذلك المنهاج الرسمي وبالتالي إلى أي حد تنسجم الخطب التي يقدمونها مع القيم الحقوقية التي تتبناها المملكة المغربية؟

ثالثاً: الخطباء ومضامين الخطب المنبرية على ضوء الدراسة الميدانية

*** واقع حال الخطبة المنبرية في المغرب**

لابد أن نشير في البداية إلى أن العينة التي ننطلق منها هنا من أجل فهم مضمون الخطب المنبرية هي عينة صغيرة جدا وبالتالي من الصعب تعميم نتائجها على كل الخطب المنبرية، فالأمر يحتاج الى دراسة موسعة. تتكون عينة الخطب موضوع التحليل عندنا من 12 خطبة تم انتقائها من أصل 33 خطبة تم تسلمها من لدن 11خطيب، حيث طلب من كل خطيب أن يزودنا بثلاث خطب، إضافة إلى خطبة واحدة تم أخذها من صفحة فايسبوكية خاصة بالخطب المنبرية في المغرب. وقد لوحظ من خلال القراءة الأولية في عناوين الخطب 34 التي حصلنا عليها أن مواضعها متنوعة، وأن 80% يرتبط بالمناسبات الدينية وفضائل بعض الأيام أو الشهور من السنة الهجرية، ومن هذا النوع من الخطب نجد العناوين التالية: -بداية العام الهجري- أهداف الاحتفال بالمولد النبوي- فضل شعبان- شهر الله المحرم وبدع عاشوراء....كما أن حولي 10% من الخطب ترتبط بالمناسبات الوطنية والاحتفال بالأيام العالمية أو الوطنية. أما ما تبقى من الخطب فتتعلق بمواضيع مختلفة من قبيل: فضل قراءة القران- الموت- نعمة المطر...

بالنسبة للخطب التي قمنا بتحليلها، فإننا قد حاولنا الاكتفاء في كل خطبة بالاستشهادات التي لها علاقة بالجانب القيمي في بعده الحقوقي، ذلك أن هدفنا هو فحص البعد الحقوقي في قيم الخطب المنبرية. ومن أجل جعل عملية تحليل المضمون أكثر فائدة فقد قمنا ببناء شبكة تساعدنا على تحليل مضمون الخطب، وانطلاقا من تلك الشبكة تم تحديد المواضيع القيمية ذات الطابع الحقوقي الأكثر تكرارا، وأيضا أهم الاستشهادات التي يقدمها الخطيب لجمهور المصلين. لقد بين هذا البحث أن المواضيع الحقوقية تحضر في الخطب المنبرية بنسب متفاوتة، وهو ما سنحاول أن نوضحه من خلال المبيان التالي: -

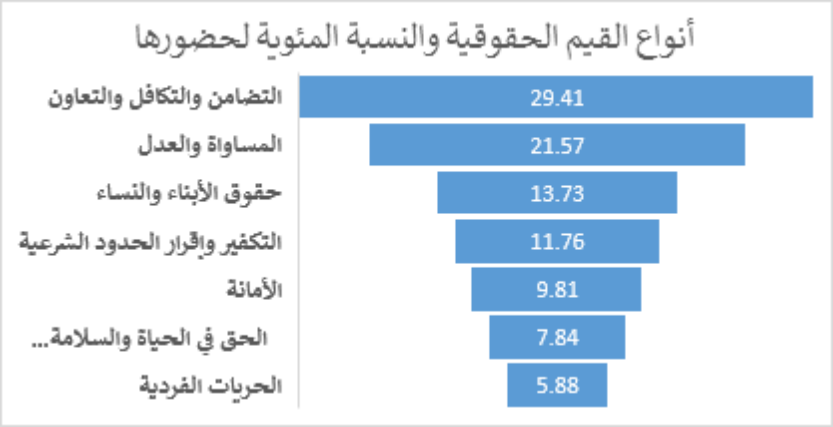

يلاحظ من خلال هذا المبيان، أن القيم التي تستحوذ على الخطاب الديني المنبري، هي قيم الحث على التضامن والتعاون والتكافل، بحيث أنها تحضر بنسبة 29.41% من مجموع القيم التي قمنا بجردها في الخطب العشر موضوع التحليل. كما تأتي قيم المساواة والعدل في المرتبة الثانية بنسبة 21.57%، أما القيم المرتبطة بحفظ حقوق الأبناء والنساء فإنها تأتي في المرتبة الثالثة بنسبة 13.73%، في حين أن الخطاب التكفيري والخطاب الداعي إلى إقرار ما يسمى بالحدود الشرعية يأتي في المرتبة الرابعة. من القيم التي حظيت باهتمام الخطب المنبرية كذلك قيم الأمانة التي احتلت المرتبة الخامسة، بنسبة 9.81%، وتبقى القيم المرتبطة بالحق في الحياة والحريات الفردية في المراتب الأخيرة بنسب بلغت على التوالي7.84%بالنسبة لقيمة الحق في الحياة والسلامة الجسدية و5.88% بالنسبة للقيم المتعلقة بالحريات الفردية.

إن الذي يهمنا من هذا الجرد ليس هو ترتيب القيم وتبيان نسبة حضورها، فهذا العمل الوصفي ليست له قيمة في ذاته، وإنما يكتسي قيمته من خلال تحليل مغزى كل صنف من القيم ومحاولة فهمه وتفسيره بالاستعانة بمضامين الخطب موضوع التحليل، وبالاستعانة كذلك بالمنهج المقارن الذي يسمح لنا بالتحقق من الفرضيات التي انطلقنا منها وبالإجابة عن الإشكالية التي طرحناها في بداية البحث. من أجل فهم قيم الخطب المنبرية إذن في علاقتها بحقوق الإنسان بشكل عام وبالتشريع المغربي وتوجيهات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، سنتطرق إلى القيم الواردة في المبيان السابق كما يلي: -

أ- التضامن والتكافل والتعاون: إذا كانت قيمة التضامن والتكافل والتعاون من القيم التي يحث عليها الدين الإسلامي، فإنها أيضا من القيم الحقوقية التي تنص عليها المواثيق الدولية، حيث نص إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية في فقرته الأولى المعنونة ب القيم والمبادئ على ضرورة التعاون الدولي وعلى حل المشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذات الطابع الإنساني، كما اعتبر نفس الإعلان أن التضامن يعد واحدا من القيم ذات الأهمية الحيوية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، إذ بواسطة "التضامن- يجب مواجهة التحديات العالمية على نحو يكفل توزيع التكاليف والأعباء بصورة عادلة وفقا لمبدأي الإنصاف والعدالة الاجتماعية الأساسيين. ومن حق الذين يعانون، أو الذين هم أقل المستفيدين، أن يحصلوا على العون من أآبر المستفيدين." يركز الخطاب الديني المستقى من الخطب المنبرية موضوع الدراسة، على التضامن والتكافل بين المسلمين، حيث يعتبرهم بمثابة جسد واحد استنادا على حديث نبوي شريف تم الاستشهاد به في الخطب عدة مرات: "المسلمون في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو واحد تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى". كما أن الحث على التصدق وفعل الخير تجاه المسلمين أمر يتكرر تقريبا في كل الخطب، فقد جاء في أحد الخطب "أفضل الصدقات بناء المساجد...كفالة اليتيم...الاوقاف الإسلامية...بناء المراكز الصحية لعلاج الفقراء والمساكين من المسلمين..."، ونجد في خطبة أخرى: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته ومن فرج عن مسلم فرج الله عنه كربته".

لكن في مقابل هذا الخطاب المتمركز على الهوية الإسلامية والذي قد ينظر إليه على أنه يحصر قيم التضامن والتعاون على فئة المسلمين وحدهم، فإن تحلينا للخطاب الديني المنبري كشف على أن الخطاب لا يتوجه دائما إلى المسلمين وحدهم في هذه المسألة، بل هو خطاب يتوجه كذلك إلى البشرية جمعاء، وهو ما يمكن الوقوف عليه من خلال الاستشهادات المقتطفة من الخطب المنبرية التي قمنا بتحليله، فمن الأمور التي جاءت في بعض الخطب:" احفظوا الناس حقوقهم، وصلوا الارحام، وصلوا الارملة واليتامى وتصدقوا بالدرهم والدينار والمد والصاع..." وفي خطبة أخرى نجد" لا تتم للبشر سعادتهم الا بالتعاون والتواصل بين مختلف الشعوب" كما جاء في احد الخطب:" حبب الإسلام الى نبيه أن تكون نفوسهم سخية، وأن يجعلوا تقديم الخير الى الناس شغلهم الدائم، وذلك لما له من أثر إيجابي فعال في بناء المجتمع الفاضل"

الاستنتاج الذي يمكن الخروج به هو أن قيم التضامن والتعاون تحضر بقوة في الخطب المنبرية بصيغتيها المحلية والكونية، حيث تحضر الصيغة المحلية في التعبير بنسبة 60%، من مجموع القيم الدالة على التعاون والتضامن، بينما تحضر الصيغة الكونية بنسبة 40% وهذا ما يعبر عنه المبيان التالي:

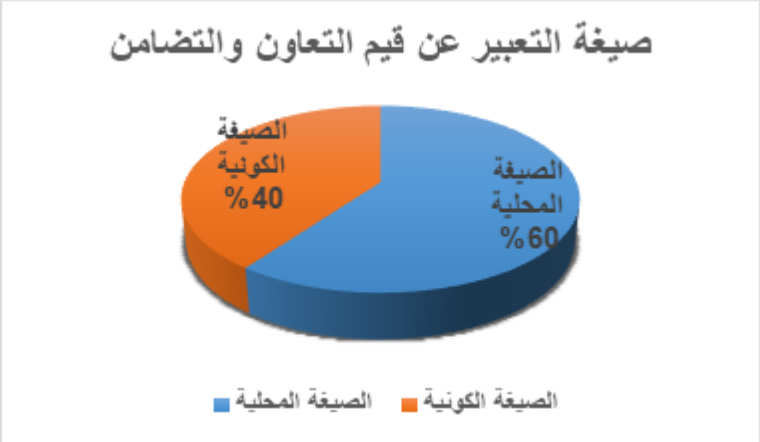

لا بد من الإشارة إلى أن التمييز بين الصيغتين المحلية والكونية لا يعني أن الخطب المنبرية تدعو الى التعاون بين المسلمين وحدهم وأنها تروج لخطاب أحادي البعد في التعاون بين البشر، بل على العكس من ذلك فإن كل الخطب التي قمنا بتحليلها لا تحرم التعاون مع غير المسلمين ولم نجد فيها أي إشارة إلى عدم التضامن معهم. وقد حاولنا التأكد من هذه المسألة أثناء اجراء المقابلات مع الخطباء، فأكدوا لنا جميعا انه لا يوجد نص يحرم التضامن او التعاون مع غير المسلم وإن كان هذا الأخير في نظرهم أولى بالاهتمام من غيره. انطلاقا من هذا المعطى يمكن القول أن الخطب المنبرية المغربية تنسجم فيما يخص التأكيد على قيم التعاون والتضامن مع المبادئ الكونية الداعية الى التضامن بين شعوب العالم ومع المستضعفين والفئات الهاشة في المجتمع (الأرامل، اليتامى، الفقراء، المرضى...). وإذا كانت قيم التعاون والتكافل والتضامن هي التي تحتل المرتبة الأولى فربما أمكن إرجاع الأمر إلى ما يعاني منه المجتمع من الهشاشة الإجتماعية والتفاوتات المجالية والطبقية، وبالتالي يأتي الخطاب الديني قصد المساهمة في الدعوة الى التخفيف من كل ذلك عبر التربية على قيم التضامن والتعاون.

المساواة والعدل: تأتي قيمة المساواة والعدل في المرتبة الثانية من حيث نسبة حضورها في الخطب المنبرية، حيث أنها تحضر بنسبة 21.57% من مجموع القيم المستخرجة من الخطب. ترد هذه القيم 13 مرة في عشر خطب من خلال ثلاثة سياقات هي: سياق الدعوة إلى المساواة بين الناس، سياق تحريم الظلم ثم سياق الدعوة إلى إقامة العدل.

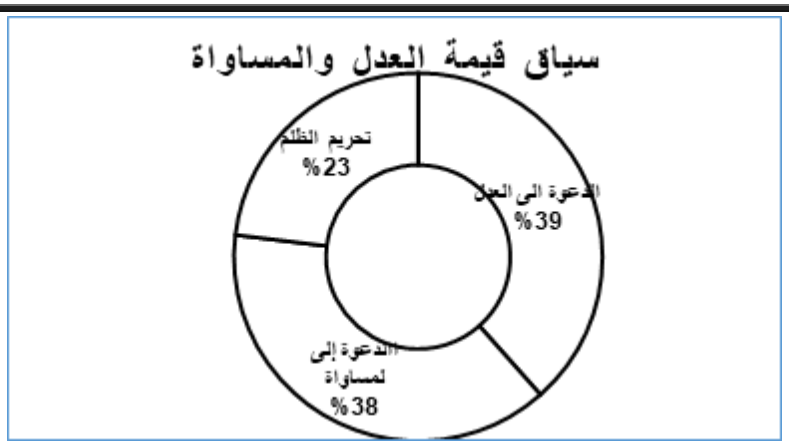

المساواة: بالنسبة لقيمة المساواة فإن مختلف الخطب تتحدث عنها بصفتها قيمة إسلامية ذات طابع كوني تشمل المسلم وغير المسلم وهذا ما نجده بصريح العبارة في إحدى الخطب التي انطلقت من قوله تعالى {وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ}، حيث شرح الخطيب ذلك بقوله "ولم يقل وإذا حكمتم بين المسلمين، فالعدالة شاملة لجميع الناس مهما اختلفت عقائدهم وأجناسهم" وهذا يدل على أن الخطيب على وعي بشمولية العدالة وكونيتها، وأنها قيمة تسمو على الأعراق والأجناس وهو ما تدل عليه الاستشهادات الموظفة في الخطبة حيث نجد: قال صلى الله عليه وسلم: "لا فضل لعربي على عجمي ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى"- جاء في الأثر: "الناس سواء كأسنان المشط وإنما يتفاضلون بالعافية."- قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "إنما هلك من كان قبلكم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها - قال تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ وَّأُنْثىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوْبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوْا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللهَ عَلِيْمٌ خَبِيْرٌ" سورة الحجرات.

توضح هذه الاستشهادات الحرص الشديد على المساواة باعتبارها مساواة بين الناس بشكل عام من خلال نماذج تتعلق بالمساواة أمام العدالة، وبالمساواة بين الناس بعيدا عن التمييز على أساس اللون، أو العرق أو الدين أو اللغة. نحن إذن أمام التطبيق الحرفي لمنهاج الخطب المنبرية في المغرب ونعني بذلك احترام "دليل الإمام والخطيب والواعظ" الذي سبق وأن أشرنا إلى أنه يحصر المساواة في مجالين: المساواة القائمة على إلغاء التفاوت بين الناس بسبب اللغة، العرق، اللون، الوضع الاجتماعي والمادي، ثم مساواة الناس أمام القانون. ولعل ما يبين مواكبة الخطباء للمستجدات الحقوقية بالمغرب، هو تطرق إحدى الخطب إلى مسألة المساواة بين الجنسين في مسألة الإرث، حيث اعتبر الخطيب أن ما نسمعه اليوم من الدعوة الى المساواة بين الجنسين في هذا الشأن "ليس عدلا، وهو مخالف لنص القرآن الكريم الذي يقول: {يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الانْثَيَيْنِ}. الملاحظ هنا هو أن الخطيب قد سمح لنفسه بمناقشة قضية من القضايا التي أثارت الكثير من النقاشات في الآونة الأخيرة بالمغرب إذ من "المعلوم أن مسألة المساواة في الإرث من المسائل التي بدأت تطرح نقاشا في المغرب بين من يسمون بتيار "الحداثيين" وبين التيار المحافظ،" وعندما نرجع إلى العديد من الكتابات بشأن المؤيدين والمعارضين للمساواة في الإرث، سنلاحظ أنه جدل ديني متجدد يتطرق إلى قضية شائكة. مسألة المساواة بين الجنسين في الإرث، مسألة يدفع عنها البعض انطلاقا من مبدأ المناصفة بين الجنسين لاعتبارات تتعلق بتغير أدوار المرأة والرجل عما كانت عليه في القدم وهو ما يتطلب في نظر هؤلاء اجتهادات فقهية جريئة، أما المدافعين عن التطبيق الحرفي للنص الديني فيرون أن النص الديني نص مقدس وبأنه قطعي الدلالة وحكمه مطلق لا تعتريه النسبية الزمانية ولا المكانية. وإذا لم يكن من حق الباحث إصدار أي حكم قيمة لصالح هذا الطرف أو ذاك في هذا الأمر، فإن المسألة الواضحة للعيان، هي أن إثارة مثل ذلك النقاش على المنبر حيث قدسية المكان وغياب حق الرد من طرف المعارضين لذلك التصور، قد يجعل الخطيب متجاوزا لأحد المبادئ الأساسية في "دليل الامام والخطيب والواعظ " ونقصد بذلك مبدأ "اجتناب المضايق المثيرة للخلاف ".

قيمة العدل: لا يختلف تناول الخطب المنبرية لقيمة العدل عن تناولها لقيمة المساواة، فالعدل المقصود هنا هو عدل بين الناس في المعاملات، وعدل بين الأبناء داخل الأسرة، والعدل في تطبيق الأحكام، وقد لوحظ أن ما يزيد عن نصف الخطب تربط الشعائر التعبدية بالسلوك العملي، وبالتالي اعتبار العدل أساس قبول العبادات، ومعنى ما سبق هو أن ثمة توجه نحو ما يسميه الدكتور فتحي الملكاوي بمنظومة القيم المقاصدية، حيث يصبح الهدف من الإقرار بالتوحيد مثلا هو" الإلتزام بتعليمات الوحي القرآني في الاتصاف بالتقوى، وإقامة مجتمع العدل، والاخوة الإنسانية، وأداء الأمانة والاستخلاف..."(ملكاوي، فتحي حسن. 2020، ص 21). تتجلى أهمية هذا الفهم المقاصدي في كون العبادات موضوع لحديث شبه يومي عند الأئمة والخطباء وبالتالي فإن ذلك الربط يسمح بتمرير تلك القيم الإيجابية. يقول أحد الخطباء مبينا هذا الجانب المقاصدي: "جوهر الدين هو العبادة التعاملية: الأمانة والعفة والعدل والانصاف والرحمة والوفاء بالعهد والتعفف عن المال الحرام...والحقيقة الخطيرة أن العبادات الشعائرية ومنها الصلاة والصوم لا تقبل ولا تصح إلا إذا صحت العبادات التعاملية". ما يلاحظ على العموم هو أن العدل بمعناه الحقوقي الوضعي لا يختلف عن العدل بالمعنى الوارد في الخطب السابقة من حيث ضرورة العدل بين الأبناء وداخل الاسرة والعدل بين الناس أثناء تطبيق الأحكام، لكن المشكل سوف يظهر عندما نحاول فهم معنى العدل داخل الأسرة بالمعنى الفقهي أو العدل أثناء تطبيق الأحكام، وهكذا فقد بينا سابقا كيف أن أحد الخطباء يستنكر الدعوة الى المساواة بين الجنسين في مسألة الإرث، ونفس الشيء يمكن ملاحظته على الدعوة الى العدل بين الناس في تطبيق الأحكام، فالمثال المقدم هو مثال تطبيق حد السرقة الذي هو قطع اليد، فالعدل يقتضي حسب ما وجدناه في خطبتين قطع يد المرأة المخزومية التي سرقت دون أي محاباة أو تمييز لها عن سائر اللصوص الذين سبق وأن قطعت أيديهم بسبب السرقة. فحسب الحديث المستشهد به هنا فإن "قريشا أهمهم شأن المخزومية التي سرقت، فقالوا: من يكلم فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فقالوا: ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد حب رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلمه أسامة، فقال: أتشفع في حد من حدود الله؟ ثم قام فاختطب، فقال: إنما هلك من كان قبلكم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها". إذا كان عدم المحاباة وعدم التمييز بين الناس على أساس النسب، أو اللون أو الدين أو العرق جوهر العدل، فإن في التذكير بعقوبة قطع اليد تذكير بمخالفة التشريع المغربي الوضعي لتلك القاعدة، وقد سبق أن أشرنا إلى التحديات التي يطرحها هذا الموقف بخصوص التوفيق بين الشريعة الإسلامية والمنظومة الحقوقية المعاصرة.

تحريم الظلم: تناولت الخطب التي بين أيدينا تحريم الظلم باعتباره صفة إلهية قبل أن يكون قيمة يجب أن يتصف بها العباد، حيث وجدنا الحديث القدسي التالي: " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا". كما تم التعبير عن تحريم الظلم في عدة استشهادات ومنها الحديث النبوي الشريف: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه" وأيضا الحديث: "اتقوا الظلم، فإن الظلم ظلمات يوم القيامة". يلاحظ في كل الخطب أن الخطباء لا يخوضون في تفاصيل الظلم وأنواعه، إما خوفا من الدخول في المتاهات السياسية، أو لاعتبارات تتعلق بوضوح الموضوع وأنه لا يحتاج إلى تفسير أو من منطلقات أخرى.

ب- حقوق الأبناء والنساء: يعد التطرق لحقوق الأبناء والنساء تطرقا لجملة من القيم التي وإن كانت من القيم الأساسية في الإسلام، فإنها في نفس الوقت قيم إنسانية تنسجم إلى كبير مع القيم الحقوقية. المقصود هنا هو تأكيد الخطب المنبرية على العدل بين الأولاد والحث على تربيتهم تربية حسنة وحمايتهم من كل أشكال العنف والانحراف، إضافة إلى الحث على معاملة المرأة بالعدل وحقها في التعليم والعمل وحرية اختيار الزوج دون إكراه. يحتل خطاب الاهتمام بالأبناء والنساء المرتبة الثالثة من بين الاهتمامات الحقوقية التي رصدناها في الخطب المنبرية التي نحن بصدد تحليل مضمونها، حيث تحضر هذه القيم بنسبة13.73% من مجموع القيم المرصودة. من بين الاستشهادات التي احتفظنا بها من بعض الخطب حول حقوق الأبناء والنساء نذكر: -"لزم على الاباء وأولياء الأمور والمربون أن يهتموا بتربية

الأولاد وان يبحثوا عن كل ما من شأنه أن يعينهم على القيام بهذه المسؤولية. "- "وإنه من الواجب الحرص على استعمال العبارات الطيبة مع الأبناء بالابتعاد عن العبارات الرذيلة كالسب والشتم واللمز"- "قال الرسول صلى الله عليه وسلم(استوصوا بالنساء خيرا)، فلا يجوز المس بشرفها ومن يفعل ذلك يلقى عقوبة في الدنيا والآخرة"-" وللمؤمنين في سيدتنا خديجة رضي الله عنها اسوة حسنة في العلم والعمل، فقد مارست التجارة وبلغت العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم".

الوضح من هذه الأمثلة أن الخطب المنبرية تحاول استنبات قيم حضارية من شأنها الرقي بالمجتمع انطلاقا من الحث على احترام حقوق الأبناء والنساء، فبتعليم الأبناء وتربيتهم تربية حسنة وتعليم المرأة ومنحها حقها في العمل واحترام كرامتها نكون بالضرورة أمام مجتمع حضاري بامتياز. إن النهي عن السب والشتم واللمز يرمز في نظرنا إلى رفض العنف ضد الأبناء، والحث على رفض المس بشرف المرأة يرمز الى الدفاع عن كرامتها، أما الحديث عن تجارة خديجة فهو يفتح المجال أما المرأة في ولوج سوق العمل والاستثمارات وأن الإسلام ليس ضد عمل المرأة.

ج- التكفير: تعد مسألة التكفير من أكبر المسائل الشائكة في الثقافة الإسلامية، وبالرغم من أن "دليل الإمام والخطيب والواعظ" قد دعا الخطباء الى اجتناب مضايق المثيرة للخلاف، ودعاهم إلى سعة الأفق ونبذ الجمود والانغلاق، حيث أكد عليهم بصريح العبارة "أن أهل السنة لا يكفرون أحدا من أهل القبلة بذنب ارتكبه ما لم يستحله...فتنة التكفير جنت منها الأمة شرورا واجتلبت من جرائها فتنا". بالرغم من كل هذا فإن التكفير يظل حاضرا وإن بنسبة ضئيلة في الخطب المنبرية، ومن نماذج هذا الخطاب نجد:-قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:" العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر"-"ما حال المتهاونين بالصلاة تركا وكسلا، أليس هذا في دين الله من أكبر الكبائر؟ بل هو خروج عن الإسلام ودخول في الكفر." -"كفركم يا عباد الله أدى إلى حبس الأمطار وغور الماء في الابار، فعلينا بالاستغفار والثوبة الى الله"

يلاحظ في هذه العبارات ان الخطيب انطلق من ترك الصلاة ليصدر حكما على تاركها بالكفر، مع العلم ان الصلاة من بين الشعائر الدينية التي أثير نقاش فقهي كبير حول الوضع الديني لتاركها. يقول الألباني:" ومن المعلوم أن العلماء، اختلفوا في حكم تارك الصلاة، خاصة مع إيمانه بمشروعيتها، فالجمهور على ألا يكفر بذلك، بل يفسق، وذهب أحمد –فيما يذكر عنه-إلى أنه يكفر ويقتل ردة، لا حدا...وأنا أرى أن الصواب رأي الجمهور"(الالباني، نصر الدين. 1992، 16). معنى ما سبق هو أن أمر الصلاة ليس أمرا عاديا، إذا نظرنا إليه من زاوية حكم تارك الصلاة، فكرة التكفير قد تجر من يعتقد بها إلى الحديث عن الردة ومن تم إلى الحديث عن مشروعية القتل. أي أن التكفير قد يستتبع الردة ومن ثمة القتل، وبالتالي نصبح أمام قيم تؤدي إلى العنف والتطرف، الشيء الذي يعني أن القيم كما يقول ريمون بودون قد تقسم المجتمع عوض أن توحده(Boudon, Raymond. 2004, p 668) . بمعنى أن القيم التعبدية التي تحث على الصلاة، وإن كانت في مقاصدها الكبرى تستهدف الفضائل الأخلاقية فإن المتلقي قد يكتسب أحيانا عكس تلك الفضائل فيسقط في التكفير وتوابعه.

د- الأمانة: بما أن الخطاب المنبري هو خطاب وعظي بالدرجة الأولى، فإن الوعظ فيه يركز بالأساس على الجوانب الأخلاقية بالإضافة إلى تعليم الناس أساسيات العبادة وشعائر الدين، في هذا الإطار وجدنا أن الوعظ الديني يركز من بين ما يركز عليه على ضرورة الإلتزام بسلوك الأمانة. عندما يتم الحديث عن الأمانة فإن الأمر يتعلق بقيمة المسؤولية، ومن المعلوم أن الشعور بالمسؤولية Le sentiment de la responsabilité كما يقول ماكس فيبر هي من أسمى القيم التي تجعل السياسي يصبح في خدمة قضية معينة، إنها النجم القطبي الذي يوجه نشاطنا (Weber, Max. 1963, p 196). وصف المسؤولية بالقطب النجمي الموجه للنشاط الإنساني يعني أن الأمر يتعلق بقيمة حقوقية أساسية بدونها لا يمكن للمجتمع أن يضمن استمراريته. وقد وقف تحليلنا للخطب المنبرية على مسألة أساسية وهي، أن هذه الأخيرة قد استطاعت أن تعالج قيمة الأمانة في مستويات متعددة، من خلال توظيف الحديث النبوي الشريف" كلكم راع وكلكم

مسئول عن رعيته. فالإمام راع ومسئول عن رعيته، والرجل راع في أهل بيته ومسئول عن رعيته، والمرأة راعية على بيت زوجها وولده ومسئولة عن رعيتها، والولد راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته، والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته" ، كما وجدنا أن ثلاثة خطب وظفت حديثا ذا مغزى عميق وهو الحديث الي يروي أن عبد الله ابن عمر" أراد أن يمتحن راعيا فقال لع بعني هذه الشاة وخذ ثمنها، فقال الراعي إنها ليست لي، إنها غنم سيدي، فقال له ابن عمر قل له أكلها الذئب، فقال الراعي فأين الله؟"، هذا بالإضافة الى أحاديث أخرى تحرم الغش وخيانة الأمانة. مما لا شك فيه إذن أن هذه القيم لا تتعارض في شيء مع القيم الحقوقية بل هي في صلبها. ولعل أهمية هذه القيم تكمن بالأساس في حاجة المجتمع إليها، فقد سبق لدراسة عالمية حول القيم أن بينت أن المغرب يأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة في إرجاع محافظ النقود الضائعة (Tannenbaum, David. 2019, p 70). كما أن الدراسة الأخيرة لمجلس النواب الموسومة ب" الدراسة الميدانية الوطنية حول القيم وتفعيلها المؤسسي، تغيرات وانتظارات لدى المغاربة" والتي نشرها المجلس ، قد أقرت بأن " المجتمع المغربي في علاقات مواطنيه بعضهم ببعض، يعاني نسبيا من أزمة ثقة" بالرغم من خطورة تردي قيمة الأمانة في المغرب حسب الدراسة السابقة فإن الأبحاث السوسيولوجية والسيكولوجية لم تعط للظاهرة بعد ما تستحقه من الدراسة، ذلك أننا ما نزال كما تقول الباحثة رحمة بورقية نعيش تعطيلا في إنتاج المعارف في مجال العلوم الإجتماعية والنفسية لفهم سلوك الأفراد والجماعات والعقليات(بورقية، رحمة. 2007، ص 31).

ذ- الحق في الحياة والسلامة الجسدية: من الأمور التي رصدها البحث الميداني في ثنايا الخطب المنبرية، حضور القيم الحقوقية المرتبطة بالحق في الحياة والسلامة الجسدية بنسبة وصلت إلى7.84 % من مجموع القيم المرصودة. وبالرغم من أن حضور هذا النوع من القيم يأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة بالنسبة للقيم الحقوقية التي قمنا بجردها، فإن أهميتها تظهر في كونها مدار الإصلاح الديني الذي عرفه المغرب. فقد جاء اصلاح الحقل الديني وإعادة هيكلته في سياق محاربة التطرف والاهاب، وفي سياق نشر قيم التسامح، من هنا فإنه من المهم أن نعرف المعنى الذي تعالج به الخطب المنبرية مسألة حفظ النفس أو الحق في الحياة والسلامة الجسدية.

انسجاما مع توجيهات "دليل الإمام والخطيب والوعظ" الذي يؤكد على ضرورة نشر خطاب يدعو إلى حرمة الدماء والأموال والاعراض وعلى ضرورة الرقي بهذا الحق الى مرتبة الكونية، فإن الخطب المنبرية التي قمنا بتحليل مضامينها تقف تجاه هذه المسألة موقفا فيه نوع من المفارقة من حيث أنها من جهة تحرم قتل النفس والاعتداء على الجسد، وفي نفس الوقت تؤكد على تطبيق حد القتل أو الجلد في بعض العقوبات الشرعية، وهذا ما سنحاول أن نوضحه من خلال الجدول التالي الذي يضم مجموعة من الاستشهادات التي اقتبسناها من الخطب: ففي احدى الخطب نجد العبارة التالية: -" إن الله حرم سفك الدماء" ونجد عند نفس الخطيب الاستشهاد بحديث يقول"-"اقتلوا من لا غيرة له". وفي خطب أخرى نجد الاستشهادات التالية: "من أقدم على قتل نفس بغير حق فكأنما قتل الناس جميعا"- قال الرسول ص: " لا يحل دم امرئ مسلم يشهد الا اله الا الله واني رسول الله الا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة".

مما لا شك فيه أن الحق في الحياة وحماية الجسد من أي اعتداء هما أساس بقية حقوق الإنسان الأخرى، إذ لا معنى لأي حق مالم نحافظ أولا على حياة الإنسان ضد أي اعتداء من أي نوع، لذلك كان من الضروري السعي إلى ترسيخ قيم تحمي هذا الحق، غير ان الملاحظ هو الازدواجية في إقرار هذا النوع من القيم، والسبب هو الموقف من مسألة الحدود في الإسلام، ذلك ان المس بالسلامة الجسدية للشخص انما تثار عند الحديث عن جلد الزاني او قتله، وعند الحديث عن القصاص وغير ذلك من الحدود. ومن وجهة نظرنا فان هذا المشكل سيظل مطروحا في غياب أي اجتهاد فقهي يضع القضايا موضوح الحدود في السياق التاريخي ويعالجها في ضوء الفقه المقاصدي.

ر- الحريات الفردية: لابد أن نوضح في البداية أن الخطب المنبرية لا تستعمل مفهوم الحريات الفردية، وأن استعمالنا له يظل محدودا وقاصرا عن الإحاطة بمختلف مظاهر الحريات الفردية، هذا إذا أمكن أصلا الحديث عن هذه الحريات الفردية في الثقافة الإسلامية. في كل الحالات فإن المقصود عندنا هو حديث الخطب المنبرية عن حرية الفرد في اختياراته الجسدية والجنسية وميولاته في الموسيقى واللباس. بالنسبة للسلوك الجنسي فقد سبق أن تطرقنا إليه من خلال الإشارة الى حديث الخطباء عن الزنى، أما عن الاختيارات المرتبطة بالجسد واللباس، فإنه بالرغم من أن الخطب لا تتحدث عنه كثيرا، إلا الحديث حين يتم يتوجه بالخصوص الى المرأة، حيث ينظر الى جسدها على أنه عورة ومن ثمة التأكيد على الستر وعلى الحجاب، وعدم التطيب والتزين خارج المنزل، تقول إحدى الخطب:" انظر الى النساء اليوم وما ظهر عند كثير منهن من عدم الستر والحجاب والخروج الى الأسواق متطيبات متجملات، لا يبالين بنظر الرجال إليهن ولبس ما ضاق وشف من الثياب والتنافس على التبرج والسفور"، وفي خطبة أخرى نجد: "قال الحبيب الصادق المصدوق: {أيما امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا من ريحها فهي زانية}". أما عن الموسيقى فإن خطبة واحدة فقط من بين عشر هي التي وجدنها تتحدث عنها، ومما جاء فيها: "ومن مظاهر قلة الحياء عند الرجال والنساء الاستماع الى المعازف والأغاني المليئة بكلمات الفسق والمجون والتعريض بالزنا والفواحش". من الواضح أن نظرة الخطب المنبرية إلى ما سميناه بالحريات الفردية لا ينسجم مع واقع المجتمع المغربي. فالنساء يخرجن بالحجاب وبدون حجاب، أما التزين والتعطر والتجميل فقد أصبح من البديهيات التي لا تناقش عند عدد كبير من النساء. صحيح أن القانون الجنائي المغربي ينص في الفصل 483 على أن" من ارتكب إخلالا علنيا بالحياء وذلك بالعرى المتعمد أو بالبذاءة في الإشارات أو الأفعال يعاقب بالحبس من شهر واحد إلى سنتين وبغرامة من مائة وعشرين إلى خمسمائة درهم"، لكن الأكيد أن نية المشرع لا تذهب في اتجاه التضييق على الحريات الفردية الى درجة منع التعطر أو التجميل والتزيين خارج المنزل، فهذه الأمور تدخل ضمن مجال حرية الشخص، لكن مفهوم التبرج الذي يستعمله الخطاب الديني، ومفهوم العري المتعمد الذي يستعمله القانون المغربي يحتاجان إلى الى المزيد من التدقيق، لأن استعمالهما بشكل فضفاض سيخلق المزيد من البلبلة داخل المجتمع، فهل يمكن اعتبار المرأة بدون حجاب مثلا متبرجة؟ وهل يمكن اعتبار ارتداء التنورة القصيرة عري؟ ماذا يقول المشرع عما نشاهده بشكل اعتيادي من ارتداء التبان وحاملات الصدر وغيرها من الملابس الداخلية في الشواطئ المغربية؟ إن ما نود الإشارة إليه هو أنه بالنظر الى ما يسميه غي روشي بنسبية القيم La relativité des valeurs (النسبية الزمانية والمكانية، حيث تتغير القيم حسب الأزمنة التاريخية وأيضا حسب الأمكنة)، فإنه من الصعب على الجهاز المفاهيمي الفقهي التقليدي أن يستوعب معاني الحريات الفردية بمرجعيتها الحداثية، كما أن الاجتهاد القضائي المغربي يحتاج إلى حنكة كبيرة في التعامل مع قضايا الحريات الفرية تفاديا لتأجيج مشاعر الأفراد كما حدث سنة 2015 بمدينة إنزكان(قرب أكادير) حين تمت إحالة فتاتين على المحكمة بسبب ارتدائهما التنورة وهو ما اعتبرته السلطات بمثابة الاخلال بالحياء العام، ومعلوم أن عددا كبيرا من الجمعيات الحقوقية والمحامين المتطوعين الذين فاق عددهم 400 محام قد استنكرا الأمر، وهو ما دفع بالنيابة العامة أنداك إلى "المطالبة بإسقاط المتابعة القضائية في حق الفتاتين...حيث أقرت بوقوع خطأ خلال تكييف التهمة ضد الفتاتيْن".

*** مواقف الخطباء من السياسة الدينية كما يرسمها دليل الخطيب والامام والواعظ**

يعد المغرب من الدول القلائل والسباقة إلى بدل مجهود جبار في تكوين الأئمة والمرشدين الدينين، وهكذا فقد أسس المغرب سنة 2015 معهد محمد السادس لتكوين الأئمة المرشدين والمرشدات، والذي تتخرج منه كل سنة أفواج من الأئمة المغاربة والأجانب، كما أن تعيين إمام المسجد والخطيب كما سبق أن أشرنا يتم عبر مندوبية وزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية. وقد صرح لنا جميع الخطباء الذين أجرينا معهم المقابلات بأن تعينهم في مهامهم تم عبر التقدم الى مندوبية وزارة الأوقاف وفق المسطرة المحددة في القانون المنظم لهذه المهنة، من هنا فالخطباء المعنيين هنا بالدراسة على دراية واطلاع على" دليل الخطيب والامام والواعظ. ومن وجهة نظر هؤلاء الخطباء فإن توجيهات

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لا تشكل حاجزا أمام حريتهم في الوعظ والإرشاد، وهذا ما تبينه تصريحاتهم بمناسبة المقابلات العلمية التي اجريناها معهم. يقول محمد (48 سنة): " الخوف يكون من الله وحده، على كل واحد منا أن يستحضر خوف الله في السر والعلن، أما الخوف من مندوب وزارة الأوقاف أو من أي مسؤول فليس في حسباننا عندما نكتب الخطبة، لم يسبق أن أتى عندي مسؤول وقال لي لماذا كتبت هذا أو لماذا لم تكتب هذا، أنا أكتب ما اراه مناسبا. ". حسب هذا التصريح، ليست هناك املاءات على الخطباء او أي تدخل فيما يخص ما يتم القاؤه من الخطب، وهذا لا يعني بالطبع ان وزارة الأوقاف لا تمارس مراقبتها على المجال، بل يعني انه مادام الخطيب لا يخالف توجهات الدولة ولا ينشر أفكارا تثير البلبلة في المجتمع فليس هناك من يتدخل له في شأنه، وهذا ما وضحه لنا الخطيب السي علي (41): "توجد ضوابط على الجميع أن يحترمها، وهل تعتقد أن هناك مجال ليست فيه ضوابط- يوجه إلي سؤال استنكاري- هل أنتم في مجال التعليم تتكلمون بدون ضوابط؟ ولكن الضوابط لا تمنعني من التعبير، الحرية موجودة والخطبة أكتبها حسب ما أراه وحسب ما أسمع، حتى الخطب التي ترسلها المندوبية أعيد كتابتها وأدخل بعض الأمور، والمندوبية لا ترى بأسا في ذلك". في نفس السياق يصرح السي موح (52):" لا أحد يمنعنا من قول كلمة حق، مثلنا مثل بقية الناس في حرية التعبير، غير أن كون المنبر للجميع يجعلنا نقول النصيحة التي تنفع الجميع، دون أن تسمي هذا الانسان او ذاك."

تسير هذه التصريحات ضد الفرضية الثانية التي انطلقنا منها، فقد كنا نعتقد أن أغلب الخطباء يحسون بالخوف من رقابة وزارة الأوقاف، وبأنهم لا يتمتعون بالحرية، غير أن العكس هو الصحيح، فباستثناء خطيبين فقط اللذان عبرا عن كونهما لا يستطيعان تجاوز الحدود التي ترسمها سلطة مندوبية الأوقاف وأنهم يخافون من ازعاجها في بعض المواضيع، فإن بقية الخطباء يرون أنسفهم أحرارا ولا يرون أي خوف من رقابة الدولة، ولعل ما يؤكد الصدق النسبي لمواقف هؤلاء هو ما سبق ان وقفنا عليه اثناء تحليل مضمون الخطب من وجود موقف قد توصف بالمتشددة لدى بعض الخطباء كما رأينا في قضية التكفير وتطبيق الحدود الشرعية أو التشدد تجاه تزين المرأة خارج منزلها وغير ذلك من التصورات التي تعبر عن تصور الخطيب أكثر مما تعبر عن إيديولوجية الدولة. معنى هذا الكلام إذن هو أنه بالرغم من وجود رقابة تصل أحيانا إلى حد توقيف بعض الخطباء وعزلهم، فإن الخطيب ما يزال يتمتع بهامش من الحرية، و أن الوزارة الوصية لا تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، وما تراجع الوزارة عن فرض الخطبة الموحدة وجعلها اختيارية الا دليل على وجود هذا الهامش من الحرية.

ب- نظرة الخطباء الى المرجعية الحقوقية

عندما توجهنا بسؤال مباشر إلى الخطباء حول علاقة خطبهم المنبرية بحقوق الإنسان بمعناها الكوني وبالتشريع المغربي، كانت الملاحظة اللافتة للانتباه هي أن كل الخطباء يعتبرون أن الخطب التي يقدمونها تصب في منحى خدمة حقوق الإنسان. بالنسبة للخطباء فإن الإسلام كان سباقا إلى إقرار هذه الحقوق، فكتاب الله وسنة رسوله في نظر هؤلاء يخدمان حقوق الانسان. -يقول إبراهيم (خطيب جمعة 35 سنة):" الإسم الذي سألتني عليه هو حقوق الإنسان، وكل الحقوق التي جاء بها القرآن إنما جاء بها لصالح الناس جميعا، أنظر كم من مرة يتكرر في القرآن قوله تعالى" يأيها الناس" فالمخاطب بكل الحقوق هو البشرية الجمعاء، لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى كما قال رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم". ويقول يونس (48 سنة):" جميع حقوق الانسان التي يتحدثون عليها موجودة في الإسلام والإسلام هو الذي أتى بها، قبل الإعلان العالمي لحقوق الانسان وقبل حقوق المرأة التي يتحدثون عليها فالإسلام هو أول من كرم المرأة وحفظ للناس حقوقهم، ونحن في الخطبة نذكر فقط بتلك الحقوق"، في نفس السياق يقول أحمد(61سنة): " كل من يقول ان حقوق الانسان غير موجودة في الإسلام فكلامه باطل، من حرم قتل النفس التي حرم الله الا بالحق من غير الإسلام؟ من حفظ للمرأة حقوقها من غير الإسلام؟ من دعا الى حماية الضعفاء وارجاع الحق لكل مظلوم من غير الإسلام؟ أنا لا أرى أي خلاف بين الإسلام الحق وبين القانون أو ما يسمى بحقوق الانسان"

بالنسبة للخطباء فإنهم لا يرون أي خلاف بين حقوق الانسان أو بين التشريع المغربي وبين خطبهم المنبرية. من الناحية الشكلية فإن الأمر يبدو كما لو أنه لا اعتراض عند الخطباء على منظومة حقوق الانسان وعلى المنظومة الحقوقية الوطنية، غير أن تعميق البحث معهم والدخول في بعض التفاصيل يبين أن الأمر يتعلق بمحاولة أسلمة حقوق الانسان و التشريعات الحقوقية، بحيث يتم النظر إليها فقط من منظور إسلامي، فعندما ناقشنا مع الخطباء بعض الأمور المتعلقة بحق الحياة وبتطبيق الحدود الإسلامية والحريات الفردية وتمت مواجهة الخطباء بما ورد في الخطب التي سبق تحليلها وبما جاء في التشريع المغربي وفي بعض بنود الإعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية، عند مناقشة هذه الأمور انقسم الخطباء الى فئتين، فئة تدافع عن تصورها الديني وعن ضرورة الجهر بذلك التصور وإن كان مخالفا للتشريعات الوطنية أو المواثيق الدولية، وفئة تقر بصعوبة التوفيق بين المنظور الإسلامي والمنظور الحقوقي بالمعنى المعاصر، مع التأكيد على ضرورة تفادي الدخول في التفاصيل التي من شأنها خلق ما يسمونه بالبلبلة. سنحاول تسليط الضوء على موقف الفئتين معا من خلال الفقرتين التاليتين: -

1- الجهر بالحق أولا: -ترى فئة من الخطباء تصل نسبتها الى 20% من مجموع الخطباء المستجوبين، أن الجهر "بالحق" مسألة واجبة سواء فوق المنبر أو من خلال الوعظ الذي يقدم في مختلف المناسبات. فهؤلاء يصرحون بشكل مباشر على توعية الناس بحدود الله وأنها الدين الحق، وبالتالي فهم لا يرون ضيرا في الحديث عن قطع يد السارق، أو رجم الزاني أو جلده، ولا أي مشكل في النهي عما يسمونه مختلف أشكال " المنكر" المنتشر هنا وهناك، مهما كلفهم ذلك من ثمن. يقول (محمد (48 سنة):" الله تعالى هو الذي حرم الزنا وحدد عقوبتها، فهل أخاف من قول الحق؟ هل أقول للناس إن الزنا ليس حرام؟ أنت تقول إن حقوق الانسان وتقول القانون المغربي...أنا أقول لك ما قاله الله وما نحن مطالبين بإيصاله للناس، قلتها أكثر من مرة فوق المنبر ومازلت أقولها، لا أقول إلا ما يرضي ربنا{ قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون }صدق الله العظيم، اتحدث عن تحريم الخمر والزنا الذي خرب شبابنا، عن التبرج الذي خرب الاسر، النهي عن المنكر رسالة في عنقنا". ويقول إبراهيم: "أعرف أن الأحكام القرآنية تختلف أحيانا مع أحكام القانون، ولكن هذا ليس مشكلتي، أنا أقول للناس ما قاله ربنا ورسوله صلى الله عليه وسلم، ولكن كن على يقين أن حقوق الانسان الحقيقية هي التي جاء بها القرآن والسنة النبوية...الخنوع ليس من طبعي ولا أخاف إلا من الله لذلك فأنا أجهر بالحق والكل يعرفني".

يتبين أن هناك من الخطباء من يملك الجرأة على التصريح بمواقفه، وإن كانت مخالفة لتوجهات دليل الخطيب والامام والواعظ، وهو ما يعني أن ما سميناه بالمنهاج الخفي هو مسألة واردة في الخطب المنبرية، حيث يتحدث الخطيب بما يعتقد به بغض النظر عن التوجه الديني لسياسة الدولة، وهو ما أدى في أكثر من مرة إلى عزل أو توقيف بعض الخطباء.

2- الوعظ الديني في حدود القانون: عكس الفئة السابقة يرى 80% من الخطباء -بعد أن وجهناهم بأمثلة من خطبهم التي تتضمن تصورات دينية مخالفة للمنظومة الحقوقية الوضعية- أن كون الإسلام سباق الى إقرار حقوق الانسان ليس معناه أن كل ما يقوله الدين هو نفسه ما يقوله القانون. وفي نظر هؤلاء الخطباء فإن الخطيب مطالب باحترام توجيهات مندوبية وزارة الأوقاف وأن يحترم دليل الخطيب والامام والواعظ، احترام السياسة الدينية للدولة لا يعني عند هؤلاء عدم التطرق لما يسمونه ب "الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر" أو عدم ذكر حدود الله في الخطبة، بل المقصود هو عدم التفصيل في الأمر على المنبر وعدم السعي إلى إظهار مخالفة قوانين الدولة لشرع الله. يقول أحمد(61 سنة):" الإسلام هو الأصل، وأغلب الأمور التي يقرها الإسلام تقرها التشريعات البشرية ولكن حين تجد تعارضا بينهما فليس المطلوب منا أن نقول ما يخالف شرع الله، لا أحد يطلب منا أن نقول ما يخالف شرع الله... فإما أن نسكت عن ما لا يعنينا لأن هناك ولات الأمور الذين يتقلدون أمانة تطبيق شرع الله، وإما أن نتكلم بالآيات القرآنية والأحاديث

النبوية الصحيحة دون أن نزيد عنها أو ننقص، فلو قلت على المنبر وأنا أقوله أكثر من مرة{إنما الخمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم ترحمون} أو قرأت قوله تعالى{وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا نَكالاً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} أو غيرهما من الآيات ، فلا يتصور عقلا أن يمنعك أحد من قول هذا". في نفس التوجه تقريبا تسير نفس التصريحات ومنها تصريح يونس الذي يقول: "قرأت على المنبر آيات الربا، آيات الزنى، الخمر، التبرج، الجهاد، وحتى قطع يد السارق، هل في ذلك مشكل، المشكل حين تريد أن تقول للناس أن ما يقوم به القائمون على امر الأمة يخالف شرع الله، لا تقل هذا مباشرة فاللبيب بالعقل يفهم." قريبا من هذا الكلام يقول السي علي:" كلنا مطالبين بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والوعظ يتطلب منك أن تنهى الناس عن الكثير من الأمور التي تراها في مجتمعنا، المنهج الرباني هو أن تنهى الناس بالتي هي أحسن، ولا بأس أن تدلي بشواهد من القرآن والسنة، ولكن بما أن بعض الأمور يمكن أن تخال قانون الدولة، فيجب الحذر من كل ما ينشر الفتنة، فالسكوت أحيانا أفضل من إثارة الفتنة، فلكل مقال مقام ".

الواضح من تصريح الفئة الأخيرة أن وضعية الخطيب وضعية صعبة حين تتعارض قناعاته الدينية مع ما تفرضه السياسة الدينية للدولة، ذلك أن تصريحه بكونه لن يثير الفتنة ولن يحرض الناس ضد اختيارات الدولة وإن كان يدل على نوع من الوعي بضرورة الحياد وبأنه مجرد موظف يؤدي وظيفة موكولة إليه، فإن ذلك لا يعني أن هؤلاء لا يصرفون مواقهم وقناعتهم الدينية المخالفة للسياسة الدينية للدولة، وإنما يعني أنهم يتجنبون المواجهة المباشرة، كما رأينا من خلال الاكتفاء بعرض الآيات والاحاديث، كما أن احتمال تصريف تلك الموافق في دروس الوعظ والإرشاد ومناسبات أخرى من غير خطبة الجمعة أمر وارد.

*** خاتمة**

انطلاقا من التحليل السابق الذي قمنا به للخطب المنبرية ومن استجواب الخطباء، يمكن القول على العموم أن الفرضية المركزية التي انطلقنا منها قد تأكدت بنسبة كبيرة جدا على مستوى مواقف الخطباء، حيث أن 80% منهم يرون ضرورة احترام التوجهات الدينية للدولة كما يرسمها دليل الخطيب والامام والواعظ والقوانين المؤطرة لمهام القيمين الدينين. أما على مستوى الخطب التي قمنا بتحليلها فالخلاصة التي يمكن الخروج بها هي أنها وإن كانت حريصة بالإجمال على تقديم خطاب قائم على الاعتدال والتسامح ومسايرة الخطاب الحقوقي، فإنها تسقط أحيانا في التناقضات وفي الترويج لتضارب قيمي، يبقى أمامه المتلقي حائرا بين ما يراه في الواقع من حريات يضمنها القانون وتدافع عنها المرجعية الحقوقية الحداثية وبين ما يقدمه الخطباء من "خطاب العودة إلى العصر الذهبي"[1]. إن الوضع الحرج الذي يجد فيه بعض الخطباء أنفسهم بين حرية التعبير عما يعتقدون أنه الدين الحق وبين ما يرفضه توجه الدولة نحو ما يسميه البعض بالإسلام الحداثي المعتدل، أشبه في الحقيقة بالإشكالية القديمة المتعلقة بالإسلام بين التقليد والحداثة، حيث أن عقلية الشيخ كما يسميها عبد الله العروي ترى أن اتجاه السكة ينبغي تحويله وأن أسباب تخلفنا تكمن من منظور الشيخ في ابتعادنا عن قيم العقل والحرية التي سبق أن أقرها الإسلام، وأن نهضتنا مرهونة بالعودة إلى القيم الإسلامية الأصلية. يقول عبد الله العروي "لم يعش العقل في رحاب الإسلام حرا طليقا بل عاش دائما وراء حجب وستور هذا ما تيقن به الشيخ فيقول في النهاية: سبب ضعفنا الإعراض عن الرسالة والتنكر لدعوة الإسلام عندئذ يميز بين إسلامين: إسلام متعال أصيل غير ملطخ بعوارض الزمان، وإسلام خاضع لأهواء المسلمين، محرف مشوه على مدى القرون والأجيال"(العروي، عبد الله. 1999، ص 41). انطلاقا مما سبق فإن توصيتنا تدعو بالأساس الى ضرورة تكوين الأئمة والخطباء وتأهيلهم بحيث تصبح مهمة الخطيب في المستقبل حصرية على خريجي معاهد تكوين الخطباء، وأن تتم مواكبتهم بشكل يجعلهم مؤهلين للمساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية المغربية بأبعادها المتعددة.

---

[1]- نستعير هذا المفهوم من كتاب محمد سلام شكري، الإسلام الدين والسياسة: نقد فرج فودة للأصولية الإسلامية، منشورات اختلاف، الرباط، 2002.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

أغيغة رقية، التربية على حقوق الإنسان بين المرجعية والعوائق، مجلة علوم التربية، العدد2004/15

الألباني محمد نصر الدين، حكم تارك الصلاة، دار الجلالين، الرياض، الطبعة الأولى 1992، ص 16-17 فتحي حسن ملكاوي، منظومة القيم المقاصدية وتجلياتها التربوية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الامريكية، الطبعة الأولى 2020

العروي عبد الله، الإيديولوجية العربية المعاصرة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، البيضاء، 1999

العلمي الخمار، المجتمع وتحول القيم، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية، فاس، 2018

الكرواني سعيد، نحو تجديد الخطاب الديني، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 2007

المملكة المغربية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دليل الإمام والخطيب والواعظ، مارس 2006

المملكة المغربية، وزارة العدل، القانون الجنائي المغربي، الفصل 483

بورقية رحمة، الحس المدني والقيم التربوية، أشغال ندوات المجلس الأعلى للتعليم، 23-24 ماي 2007، الرباط

بوكام سيرج، ممارسة علم الاجتماع، ترجمة منير السعيداني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، الطبعة الأولى 2012

جرموني رشيد، الشباب وتحول القيم والاتجاهات والممارسات الدينية دراسة سوسيولوجية بعمالة سلا، أطروحة غير منشورة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، السنة الجامعية 2013-2012

دستور المملكة المغربية، 2011

شكري محمد سلام، الدين والاصولية والعلمانية، افريقيا الشرق،2018

شكري محمد سلام، الإسلام الدين والسياسة: نقد فرج فودة للأصولية الإسلامية، منشورات اختلاف، الرباط، 2002.

ضريف محمد، الحقل الديني المغربي ثلاثية السياسة والتدين والامن، منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، 2017

عماد عبد الغني، سوسيولوجيا الثقافة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2006

ماريا كاريلو مانويل، خطابات الحداثة، ترجمة ادريس كثير وعزالدين الخطابي، منشورات ما بعد الحداثة، فاس 2001

ثانياً- المراجع الأجنبية

Boudon Raymond , François Bourricaud, Dictionnaire critique de la sociologie, éd PUF,2004

Durkheim Emile, Education et sociologie, éd P.U.F, Paris, 2006

Etienne Jean , et autres, Dictionnaire de sociologie: Les notions, les mécanismes, les auteurs, éd, Hatier, 1995

Rocher Guy, Introduction à la sociologie générale, 1. L'action sociale, éd HMM, Ltée, Montréal, 1968

Tannenbaum David, Civic honesty around the globe, Science 365, 70–73 (2019) 5 July 2019, in: https://davetannenbaum.github.io/documents/Cohn2019.pdf

Weber Max, Le savant et le politique, Traduit de l'allemand par Julien Freund, Edition 10 /18, 1963, P 196